الأمم المتحدة

E/AC.51/2025/L.4/Add.8

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
13 June 2025
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الخامسة والستون

نيويورك، 12 أيار/مايو – 13 حزيران/يونيه 2025

مشروع تقرير

المقرر: السيد رودريغ إدغار **تشوفو مونغو** (الكاميرون)

إضافة

المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2026

(البند 3 (أ))

البرنامج 7
الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

1 – نظرت لجنة البرنامج والتنسيق، في جلستها الرابعة، المعقودة في 13 أيار/مايو 2025، في البرنامج 7، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2026 والأداء البرنامجي في عام 2024 (A/80/6 (Sect. 9)).

المناقشة

2 – أعربت بعض الوفود عن تقديرها للخطة البرنامجية المقترحة لعام 2026، ولعمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من أجل تنفيذ برامجها الإنمائية، وأعربت كذلك عن دعمها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

3 – وسُلِط الضوء على أن الإدارة تقع في صميم برنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي يرمي إلى القضاء على الفقر والنهوض بالنمو الاقتصادي الشامل للجميع. وجرى التشديد على ضرورة عدم

200625 090625 25-08281 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

إضعاف الدعم المقدّم للتنمية داخل منظومة الأمم المتحدة وعلى ضرورة الحفاظ على التوازن بين ركائز عمل الأمم المتحدة، على أن تكون التنمية في صلب هذا العمل.

4 - وأعربت وفود أخرى عن شواغل بشأن عناصر البرنامج، مشيرة إلى أن عمل الإدارة يبدو أنه يتداخل مع برامج أخرى في مقر الأمم المتحدة، مثل العمل الذي يقوم به البرنامج المتعلق بخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأنه ينبغي ترشيد هذه الأنشطة من أجل القضاء على الازدواجية. وشُجعت الإدارة على التركيز على المجالات التي توجد فيها حاجة فريدة من نوعها للقيادة، بدلا من المجالات التي قد يكون فيها تداخل وازدواجية محتملة، والبحث عن فرص للترشيد.

5 - وأُثير قلق بشأن تزايد عدد الإشارات في البرامج إلى بعض "الأزمات" الغامضة، واقتُرح الاستعاضة عنها بعبارة "تحديات التنمية العالمية".

6 - وذكر وفدٌ أن تفسير التنمية المستدامة، بحسب ما يُنظر إليه، يشهد اتساعا مستمرا، فيتم في إطار هذا المنظور إغفال المسؤولية الوطنية لكل بلد عن تنميته الخاصة، وتجاهل السيادة الوطنية لكل بلد التي تخوِّله رسم ذلك المسار، في محاولة لتحويل أهداف طوعية طموحة إلى ولاية لتمويل تنمية بلدان أخرى. ونتيجة لذلك، لا يوجد توافق في الآراء حول إعادة التأكيد على خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وذكر الوفد أيضا أن برامج التنوع والإنصاف والشمول تنتهك قوانين بلده من خلال الاستعاضة عن العمل الجاد والجدارة والمساواة بتسلسل هرمي تفضيلي.

7 - وبالانتقال إلى البرنامج الفرعي 2، التنمية الاجتماعية الشاملة، تضمنت المناقشة الإعراب عن التأييد لعمل البرنامج الفرعي، بما في ذلك لجنة التنمية الاجتماعية. وسُلِط الضوء على الفقرة 9-41، التي تشير إلى أن البرنامج الفرعي سيدعم مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية وعمليته التحضيرية من خلال وضع نواتج تحليلية، وتيسير المفاوضات الحكومية الدولية، وتنسيق التعاون بين الوكالات.

8 - وفي المناقشة التي دارت بشأن البرنامج الفرعي 3، التنمية المستدامة، طُرح استفسار بشأن الجدول 9-15 الذي يتعلق بالمنجزات المستهدفة منذ عام 2023، عندما عُقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه، مع الإشارة إلى أن هناك أكثر من 700 التزام بتعزيز التغييرات في العالم حيث يعتبر الماء حقا أساسيا. وبالإضافة إلى ذلك، لم يُنفذ التكليف الوارد في قرار الجمعية العامة 334/77 المعنون "متابعة مؤتمر الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، 'الماء من أجل التنمية المستدامة'، 2018-2028"، وتتضمن استراتيجية منظومة الأمم المتحدة للمياه والصرف الصحي نُهُجا متناقضة لم تتفق عليها الدول الأعضاء.

9 - وأُثيرت أسئلة بشأن البرنامج الفرعي 6، التحليلات والسياسات الاقتصادية، بما في ذلك ما يتعلق بالتقدم المحرز فيما يتصل بالفقرة 9-85 (ي) بشأن الدفع قدما بعملية وضع خطة استجابة محددة فيما يتعلق بالبلدان المتوسطة الدخل.

10 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 7، المؤسسات العامة والحكومة الرقمية، قُدِّم تقييم إيجابي للإدارة عن عملها، وكذلك عن أنشطة لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة ومنتدى حوكمة الإنترنت. وفيما يتعلق بالشكل التاسع من الباب 9 المعنون "مقياس الأداء: عدد موظفي الخدمة المدنية الذين يدعمون إعداد خطط

العمل وخرائط الطريق بشأن الابتكار والحكومة الرقمية (سنوي)"، طُرح سؤال حول الفرق الكبير بين النتائج المقررة والنتائج الفعلية لعام 2024، وحول النتائج الأدنى التي تحققت في عامي 2025 و 2026.

11 - وأشير إلى أنه تمت الموافقة في قمة المستقبل على إعلان الأجيال القادمة بتوافق الآراء؛ ولذلك، اقتُرحت إضافة الإعلان إلى الفقرتين 9-98 و 9-99.

12 - وأُثيرت أهمية البرنامج الفرعي 8، الإدارة المستدامة للغابات، حيث أشارت وفود إلى البرنامج باعتباره شريكاً رئيسياً في مكافحة آثار تغير المناخ والتصحر وفقدان التنوع، فضلاً عن معالجة العواصف الرملية والترابية وتعزيز إعادة التشجير. ولوحظ أن الدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ستُعقد في عام 2025، وشُجعت الدول الأعضاء على إيلاء هذا البرنامج الفرعي المزيد من الاهتمام.

13 - وسُئلت الإدارة عن دعم بناء القدرات المذكور في الفقرة 9-132 في سياق إبرام اتفاقية إطارية للأمم المتحدة بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية، في إطار البرنامج الفرعي 9، تمويل التنمية المستدامة. وطُلب أيضا توضيح بشأن مقياس الأداء في الشكل الحادي عشر من الباب 9، عدد البلدان النامية المشاركة في صياغة القواعد الدولية للضرائب (تراكمي)، حيث يبدو أن عدد البلدان النامية المشاركة في صياغة القواعد الدولية للضرائب قد عفا عليه الزمن.

14 - وأُثيرت مخاوف بشأن تأثير مبادرة الأمم المتحدة 80 (التغييرات الهيكلية المحتملة وتقليص عدد الموظفين) على مجال التنمية، بما في ذلك على الغابات، والقدرة على مواصلة دعم التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.